حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٧٣) ٢٠١٥/٠١/٤ م | www.al-badeel.org | Issue (173) 4/01/2015

عام 2015: من موسكو إلى التقسيم!

حسام ميرو

الروس، وهم ورثة الاتحاد السوفيتي، يفكرون بعقلية القيصر الجريح، فقد خلطت أسعار النفط المتدهورة أوراق بوتين وقادة الكرملين، وبعد نشوة دخول القرم، راح الاقتصاد الروسي يتراجع بحدة أمام العقوبات الأوروبية والأمريكية، وقد يكون كل ذلك مقدمة لإعادة إطعام الشعب الروسي أيديولوجيا محاربة الإمبريالية.

مناسبة الحديث عن روسيا بالنسبة لنا كسوريين هي مناسبة دائمة، لكن خصوصيتها مع 2015 هو الحراك الديبلوماسي الروسي لعقد مؤتمر في موسكو يضم وفد من المعارضة ووفد من النظام، بغية "فسح المجال أمام السوريين للحوار"، وكان يمكن القول إن موسكو مشكورة في مساعيها لولا وقوفها لما يقارب أربع سنوات في الجانب الخاطئ من التاريخ، بدعمها نظام الأسد، وقد كان ممكناً لروسيا أن تعيد بناء موقعها في سورية والشرق الأوسط انطلاقاً من المتغيرات نفسها، وليس في معاندة المتغيرات.

يذكر متابعو الشأن السوري المحاولات السعودية لدفع روسيا نحو موقف مغاير من المسألة السورية، لكن، محاولات السعودية لم تلقَ آذاناً صاغية لدى بوتين "على وجه التحديد"، فغضب القيصر الروسي من طريقة التدخل الغربي في ليبيا والإطاحة بالأخ القائد لم يكن قد خبت نيرانه، وأراد أن تكون سورية ساحة لصراع الإرادات، طمعاً في أن يعض الخصوم أصابعهم أولاً، فيعلنون خسارتهم، معترفين بسياسة موسكو الحكيمة وإرادتها الجبارة.

السخرية من منطق موسكو في سورية هي سخرية من منطق يقوم على رؤية قاصرة للتاريخ وصيرورته، فموسكو ما زالت تعتقد أن تحالفاتها مع أنظمة شمولية يمكن أن يدعم موقفها على الساحة الدولية، ولم تلتفت إلى حقيقة اقتصادها، وما يمكن أن تخلفه حرب اقتصادية عليها من آثار تطال قادة موسكو أنفسهم، وتطال من قدرة موسكو على استعادة النهوض الداخلي والخارجي.

فماذا يمكن لموسكو أن تربح من دعوتها للسوريين كي يتحاوروا؟. إن المتأمل للخارطة السورية اليوم يدرك تماماً أن شمال سورية وشرقها يقعان تحت قبضة تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) و"جبهة النصرة" و"أحرار الشام"، وأن درعا وريفها تحت سيطرة فصائل متعددة من بينها "جبهة النصرة"، وأن ريف دمشق خارج عن سيطرة القوات النظامية، وكل هذه المعطيات تجعل من أي توجه للحوار بين السياسيين حواراً حول المناطق الخاضعة للنظام، فما من فصيل معارض يمكن له أن يدعي أية قدرة مؤثرة على التنظيمات التي تسيطر على الشمال، والموصوفة بأنها إرهابية.

إذا كان السيناريو الروسي هو إعادة تأهيل نظام دمشق بغية إشراكه في الحرب على الإرهاب فهذا السيناريو ساقط من حيث القدرات العملية المتبقية لدى النظام نفسه، إذ لم يعد ممكناً للنظام أن يعيد سيطرته على ما فقده من أراضٍ، أم أن الروس يخشون من سيطرة نهائية لإيران على دويلة الوسط والساحل، ما يفقدهم بالتالي أي تأثير جدي في سورية، لاسيما أن إيران يمكن لها أن توقع في أية لحظة اتفاقها النووي مع الغرب وأمريكا، ما يضيّق من ساحة التقاطعات بين طهران وموسكو.

إن كل المعطيات تشير إلى قدوم روسي متأخر لساحة الحل السوري، وما كانت تمتلكه من روافع عملية تسمح لها بدور نافذ في الحل، ويضمن لها دوراً مستقبلياً، لم تعد بالقدر نفسه من القوة والتأثير، وهل ستسمح دول إقليمية عديدة بأن تنال موسكو شرف الإشراف على حل الأزمة السورية من دون اتفاقات تجري بين موسكو وعواصم تلك الدول؟.

كل التوقعات لا تشير إلى بوادر مهمة على طريق حل المسألة السورية، فعلى الرغم من حجم المأساة ومن حجم المخاطر التي فتحتها هذه الأزمة في المنطقة، إلا أن تردي العلاقات الإقليمية والدولية ما زال يقف حائلاً دون انبثاق رؤية توافقية على الحل السوري، كما أن أطرافاً إقليمية ترى أن استمرار الأزمة سيرسخ مع الوقت الحل الممكن، وسيجعله قناعة عند السوريين من كل الأطراف، وليس بالضرورة أن يكون حلاً مناسباً للسوريين، ومتوافقاً مع طموحاتهم، لكنه سيكون الممكن الوحيد، بحسب ما ترتجيه بعض القوى الإقليمية والدولية.

فهل سيكون عام 2015 هو عام ترسخ قناعة السوريين بالتقسيم؟.

تتفق على بناء الدولة الإسلامية وحاكمية الله

نقاط التلاقي والافتراق بين التنظيمات السلفية في سورية

عصام عطا الله

ربما غدت سورية أكبر مسرح للتنظيمات الجهادية في العصر الحديث، بدءاً من تنظيم الدولة مروراً بجبهة النصرة وليس انتهاء بأحرار الشام وجند الأقصى وأنصار الخلافة والقائمة تطول، وهناك كثير من نقاط التلاقي وقليل من نقاط الاختلاف بين هذه الفصائل والتنظيمات.

كل التنظيمات الجهادية تسعى لمحاربة (الطاغوت) وبناء دولة إسلامية على أساس أنّ الحاكمية لله وحده، حيث الشريعة الإسلامية مصدر التشريع الوحيد، وليس الأساس أو المرجعية، يقول الشرعي في أحرار الشام أبو المعتصم : "رغم التباينات بين الإخوة المجاهدين لكنهم يلتقون على هدف مشترك، وهو إقامة دولة إسلامية خالصة، بعيداً عن القوانين الوضعية الشركية" فكل التنظيمات تسعى لتحكيم الشريعة ونبذ الطاغوت أي كل ما يُحكم به من دون الله.

كما تنتمي كل التنظيمات الجهادية لفكر السلفية الجهادية، فكل الفصائل الجهادية تكن احتراماً وتقديراً شديدين لرموز مشتركة، مثل الشيخ عبد الله عزام، وأسامة بن لادن، فالجهاد في سبيل الله أفضل طريق لإقامة شرع الله، فهي تؤمن بأن القوى الدولية لا يمكن أن تسمح بإقامة حكم إسلامي، وستجهض مشروعهم في المهد، يقول أبو عمار الأنصاري من تنظيم الدولة: " لا يمكن لصناديق الاقتراع أن تحقق حلم المسلمين بتحكيم شرع الله، فالغرب يمنع وصول من يسمون إسلاميين للحكم كما حدث في الجزائر وفلسطين، فبالتالي من المحال أن يتركوا للمسلمين حرية الاختيار، وعليه فكل من يراهن على الصندوق ويترك الجهاد فهو أحمق"، فالسلفية الجهادية لا تؤمن بكفر الديمقراطية فحسب بل تراها سبيلاً لتضليل الشعوب والضحك عليها لا غير، وما نشره تنظيم الدولة في عدده الأخير من مجلة دابق والذي تهجم فيها على رموز الجهادية مثل اسامة بن لادن ماهي إلا طرق لتثبيت عناصر التنظيم فهم لا يشبهون أحد من التنظيمات الأخرى حسب زعمهم ولكن هذا لا يظهر في خطب التنظيم الرسمية.

رغم تلاقي التنظيمات الجهادية بالفكر والهدف لكنّ الساحة السورية شهدت تباينات بين هذه التنظيمات، حيث يمكن تقسيمها لأربع درجات من حيث الشدة والطريقة في الوصول نحو الهدف، حيث يأتي تنظيم الدولة ولواء داود الذي بايعه مؤخراً في المقدمة، ثم جبهة النصرة وجيش المهاجرين وجند الأقصى، ثم أحرار الشام، وأخيراً بقية الفصائل الإسلامية مثل جيش الإسلام ولواء التوحيد وغيرها من الفصائل الإسلامية.

يعتبر تنظيم الدولة كل الفصائل الأخرى كافرة وباغية، وينبغي عليها الخضوع لسلطان الخليفة، كما يؤمن بضرورة إقامة الحدود وشرع الله بمجرد التمكين، ويرفض التدرج بتطبيق الأحكام، يقول أبو محمد الأنصاري: " ينبغي على المسلمين إقامة شرع الله متى امتلكوا الشوكة، ولا عذر لهم بعد التمكين، ولم يحدد الله تعالى المساحة فقال في سورة الحج41: الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور" فالتنظيم لا يؤمن بالمراحل المعروفة في بناء الدول.

أما التيار الثاني (جبهة النصرة) فتؤمن بالأولويات، وتبتعد عن التدخل في التفاصيل اليومية ريثما يتم بناء دولة حقيقية على الأرض لا وهمية، ولكن هذا لا يمنع من تنفيذ الأحكام والحدود في إطار المحاكم الشرعية، يقول المدرس أبو حسين ممن يؤيدون جبهة النصرة ويؤمنون بأفكارها: " المجاهدون في النصرة يؤجلون الكثير من المشاريع بانتظار القضاء على طاغية الشام وأعوانه من الطواغيت، وعند ذلك ستكون الشريعة الإسلامية عنواناً لكل التفاصيل".

ومؤخراً بدأت "النصرة" تنحو منحى تنظيم "الدولة" من حيث إقامة الحدود، ولا سيما بعد أن أصبحت القوة المسيطرة، فباتت ترى نفسها مسؤولة عن هذه المناطق، فضلاً عن دور هذه الأعمال بالحفاظ على الجبهة ومنع تسلل عناصرها لتنظيم الدولة، يقول أبو حسين: " هناك فرق شاسع بين أن تكون دولة وبين تطبيقك للأحكام، فرد حقوق العباد ومحاربة المفسدين واللصوص لا ينتظر إقامة دولة".

أمّا أحرار الشام التي تتميز بصبغة سورية، وبنسبة المثقفين (الإسلاميين) العالية في صفوفها فتؤمن بالحوار السياسي تحت الخط العريض للسلفية الجهادية، فهي ترضى بهامش أكبر للحريات المدنية، ولحقوق الأقليات، وهذه المرونة تعود ربما لطبيعة المنضوين تحت لوائها، لكن تيار الصقور آخذ بالنمو نتيجة عوامل عدة، لعلّ أبرزها قلة الدعم ومعاملتها معاملة تنظيم "الدولة" من قبل الكثيرين.

وبقية الفصائل الإسلامية أقرب لفكر الإخوان المسلمين الذي يرى أنّ ضرورة أن تكون الشريعة الإسلامية المرجعية لأي حكم مستقبلي مع قبول بعض آليات الديمقراطية كالصندوق الانتخابي، يقول أبو محمد قيادي سابق في جيش المجاهدين: "الشعب في سورية بمعظمه مسلم يميل نحو التدين، وأي حرية حقيقية تعطى للشعب ستجعله يختار الحكم الإسلامي الرشيد".

ويتميز التيار الرابع بالمرونة السياسية والبراغماتية نوعاً ما.

ولعبت القناعات السابقة عند كل تيار دوراً رئيساً في معاملة هذه الفصائل للسوريين عموماً، وللفصائل

تشرف على التيارات السلفية قيادة مركزية تمتلك السيطرة والتحكم

تتميز "أحرار الشام" بصبغتها السورية ونسبة مثقفين عالية في صفوفها

المسلحة على الأرض خصوصاً، فقد فرض التيار الأول (تنظيم الدولة) نهجاً اتسم بالتشدد والغلظة مما ولّد حالة من النفور الشعبي تجاهه، الأمر الذي دفع الكثير من السوريين لهجرة المناطق التي يسيطر عليها، يقول المحامي حسن من ريف حلب الشرقي: "مشكلة التنظيم تكمن في رفضه الآخر مهما كان، فهو يرى أنّ المشروع الإسلامي لا يمكن أن يخرج للوجود تحت رايتين، ولزاماً أن تكون وحدة الصف تحت رايته". ومن هنا حارب الفصائل المسلحة على الأرض، فاتهم معظمها بالردة، وموالاة الكفار (الغرب)، ورأى أنّ قتالهم مقدم على قتال الكفار الأصليين، غير أنّ قسماً من التنظيم اعتبر "النصرة" و"أحرار الشام" ضمن فئة البغاة لا المرتدين، ولهذا التصنيف تبعات وأحكام شرعية.

أما جبهة النصرة فابتعدت عن تكفير المسلمين عموماً، والفصائل المسلحة خصوصاً، فعملت على كسب ود الشعب من خلال التفرغ للجبهات بداية مع القيام ببعض الأعمال الإغاثية والخدمية، كما حرصت على العمل مع كل الفصائل السورية المعادية لنظام الأسد، وكانت رأس حربة في كثير من المعارك على امتداد الأرض السورية، وطوراً مؤخراً تحول في سياستها سواءً من حيث التعامل مع المواطنين، أو مع الفصائل حيث قامت بالتعاون مع عدد من الفصائل (جند الأقصى، أحرار الشام...) بحملة عسكرية ضد عدد من الفصائل العسكرية، وقادتهم بدعوى محاربة الفساد والمفسدين في الأرض، يقول المدرس أبو حسين: "لقد عطل المفسدون في الأرض الجهاد، وكانوا سبباً في ضعف شوكة المجاهدين وتفرق الكلمة، وانتصارات وادي الضيف والحامدية برهان ساطع على صواب الرأي بمحاربتهم بعد أن منحوا أكثر من فرصة للرجوع إلى الحق".

أما "أحرار الشام" فتميزوا بالاعتدال والبعد عن الصراعات والتجاذبات السياسية، واتبعوا شعار عملك يدل عليك، وحاولوا بناء عمل مؤسساتي لخدمة المجتمع سواء بالإغاثة أو التعليم معتمدين على الحاضنة الشعبية لهم عند العلماء المسلمين، لكنّ قلة الداعمين أدى إلى تراجعهم في هذا المجال، وتميزوا بالتعاون مع كل الفصائل الثورية التي تسعى للإطاحة بالأسد، وظهر مؤخراً حالة انسجام بينهم وبين "النصرة" تكاد تقترب من الاندماج في ريف إدلب وحلب.

وبدأ التيار الرابع يفقد زخمه وينحسر لصالح التيارات الأخرى، ويتوقع ذوبانه في البقية إذا امتد الوضع كما هو عليه في سورية، ويتوقع أن يندمج التياران الثاني (النصرة) والتيار الثالث (أحرار الشام) لولا بعض التبعات السياسية على الصعيد الدولي، يقول المحامي محمد نور ريف حلب الشرقي: "يمكن أن يشهد العام الحالي تحولات دراماتيكية تسهم بخلق تحالفات واندماجات جديدة، فالنصرة أعلنت تبعيتها للقاعدة للتخلص من التبعية للبغدادي، ولا غرابة أن نجد مفاجآت في هذا المجال".

وتتميز التيارات السلفية بوجود قيادة مركزية تمتلك السيطرة والتحكم، وهنا يتقدم تنظيم "الدولة" على البقية فهو يجمع بين المركزية واللامركزية في الوقت نفسه، فالكل يتبع للمركز، ويصب جهوده في تحقيق هدف واحد بالوقت الذي تمنح فيه صلاحيات واسعة للقادة الميدانيين والولاة، ويتميز عملهم العسكري بالتنظيم والتخطيط المحكم، ولا يشكو التنظيم من نقص السلاح والذخيرة في أية معركة خاضها، يقول أبو عمار الأنصاري: "الدولة الإسلامية لا تعمل بشكل اعتباطي كبقية القوى، فهناك وضوح في الرؤية العسكرية، فالدولة استطاعت تحييد النظام وقت أرادت وقصمت ظهره في الرقة عندما رأت أن الموعد قد حان".

أما بقية التنظيمات فدائماً تشكو من قلة الدعم المادي والتسليح العسكري، يقول أبو المعتصم من أحرار الشام: "الجميع يدفعنا للانخراط في صفوف تنظيم الدولة حيث المال والسلاح، فلو توفر لنا جزء بسيط مما عند التنظيم لما وجدت شبابنا في صفوف التنظيم، ولا وجدت بشار الأسد على كرسيه في دمشق".

يتميز تنظيم "الدولة" عن الفئات الأخرى بوجود مشروع سياسي ورؤية استراتيجية واضحين، مما مهد لنجاحه –ولو مؤقتاً– فجذب عدداً لا يستهان به من المؤيدين، وعرف كيف يستفيد من الموارد والثروات ويديرها، كما عرف تحديد سلم الأولويات، حيث تغيب عنده المنطقة الرمادية نهائياً.

بدأت "النصرة" تنحو منحى تنظيم "الدولة" من حيث إقامة الحدود

ولئن كان كثر من المحللين قد رأوا أن ظهور التنظيمات السلفية الجهادية بهذه القوة في سورية يعود بالأساس إلى انهيار مقومات الدولة، وفشل الأيديولوجيات السابقة، إلا أن الرهان يبقى على مدى قدرة هذه التنظيمات في بلورة مشروع بديل، ليس على الأيديولوجيا فقط، وإنما ببناء عناصر الدولة، ليس بوصفها دولة الخلافة فقط، وإنما دولة تستطيع تقديم الخدمات للسكان المحليين، وهو الأمر الذي يبقى محل شك كبير.

إن تنظيمات "الدولة" و"النصرة" و"أحرار الشام" هي منظمات إرهابية بحسب لوائح أمريكية وأوروبية وخليجية، وهو ما يجعل من قدرتها على نيل الاعتراف بها أمر صعب، وسيبقى ذلك عائقاً أمام امتلاكها الشرعية الدولية، وهو الأمر الذي سيكون من أهم التحديات التي تقع على عاتق هذه التنظيمات في المستقبل.

كما أن السؤال حول مستقبل العلاقة بين هذه التنظيمات يبقى رهناً بجملة من التحولات الخارجية أو داخل التنظيمات نفسها، فهل ستتمكن من التوحد فيما بينها لاحقاً، لاسيما أن لا مشكلة أيديولوجية كبيرة تحول دون ذلك، أم أن مصالح القادة ومخاوفهم ستكون هي العائق الرئيس في وجه الاندماج والتوحد؟.

سقطت أم أُسقطت: السوريون يدفعون الثمن

فيكتوريوس بيان شمس

سقطت، أم أُسقطت، ما عاد يهم، ولا معنى لرواية "البنتاغون" مساء اليوم نفسه الذي أسر فيه الملازم أول طيار الأردني معاذ الكساسبة ابن الستة وعشرون عاماً. تلك الرواية التي عمّمها "البنتاغون" مساء 24 كانون الأول 2014، والتي خلصت إلى أن "واشنطن لا يمكنها تأكيد إسقاط الطائرة العسكرية الأردنية". ما يهم فعلاً، هو أن طياراً أردنياً، أصبح الآن أسيراً لدى "داعش"، وهو بالنسبة له صيد ثمين وفي غاية الأهمية، وهذا ما يُعقّد مسألة التكهّن بنهاية هذه المأساة.

حضر العاهل الأردني عدّة اجتماعات أمنية طارئة ومستعجلة لمقاربة الحدث الجلل، والذي من المتوقّع أن يترك انعكاساته على جميع أطراف المعادلة. وهو حدث مفاجئ، يطرح العديد من الأسئلة الملحّة، إذ تقول إحدى الروايات، أن "داعش" يملك صواريخ أرض – جو حرارية متطوّرة. إذا صحّت هذه الرواية، فالسؤال: من أين حصلوا عليها؟، وعن هذا يتفرّع سؤال آخر: إذا كانت هذه الصواريخ قد وصلت إلى أخطر تنظيم على الساحة السورية، لماذا مازالت الولايات المتّحدة ترفض تسليح "الجيش السوري الحر" بهذا السلاح؟، ثم لماذا لم تستخدم هذه الصواريخ ضد طائرات النظام؟ وهل سيؤثّر ذلك على استراتيجية البيت الأبيض، والتي تم التشكيك بها مراراً وتكراراً، بأن الضربات الجوية وحدها، لن تجد نفعاً؟ وبالأساس، هل يشارك الطيارون الأميركيون بالهجمات الجوية، أم أن المهام الخطرة موكلة للطيارين العرب فقط؟. والسؤال الأكثر محورية: ما الفرق، وكيف كان سيتعامل "داعش" لو أن الطيار كان أميركياً أو أوروبياً، أو عربياً من جنسية أخرى، خليجية مثلاً؟. استطراداً، وفي مقاربة ذات السؤال، للطيار الأردني خصوصية مختلفة على المستوى النفسي بالنسبة للشعب السوري الذي بدت شرائح منه سعيدة بما حصل، وهي سعادة مأزقية، بدأت تؤخذ عليهم منذ ما قبل أسر الطيار الأردني. تعود مأزقية هذه السعادة بشكل أوضح إلى ما حصل قبل اسبوعين تقريباً من أسر الطيار الأردني، أي عندما هيمنت "جبهة النصرة" وبعض التنظيمات القريبة منها على معسكري "وادي الضيف" و"الحامدية" في محافظة ادلب. من هنا بدا سوء الفهم واضحاً، فالاعتقاد بأن الشعب السوري سعيد لأن "جبهة النصرة" هي بالتحديد من هيمنت على هذين المعسكرين، اعتقاد خاطئ، وهذا أقل ما يُقال به. بمعنى: السوريون ليسوا متفرّجين محايدين على فريقين في معركة بعيدة عن مصالحهم. المعركة تعنيهم بالكامل، وهم أكثر الشعوب دراية بما يجري على أرض بلادهم، وسعادتهم المبهمة تلك، والتي مازالت غير مفهومة للكثيرين ربّما، ناتجة من الجانب المستعصي على الفهم السطحي. سعادة السوريون بعد تكبّدهم أفدح الأثمان، هي بالخسائر التي يتكبّدها النظام بغض النظر عن الجهة التي تقاتله، سواء كانت "جبهة النصرة"، أو حتى تنظيماً ماركسياً تقدّمياً متخيّلاً، هكذا ببساطة. لا ينفع هنا إطلاقاً القول، بأن ما يحدث هو استبدال لاستبداد بآخر، لأن المسألة في جانب منها، تجاوزت الكليشيهات الجاهزة، والتي حفظها الشعب السوري عن ظهر قلب بعد كل هذه الأثمان التي أصبح من الواضح بعدها، أن سورية لن تعود كما كانت. وأن الساحة السياسية السورية "المعارضة" فارغة، ليس فيها إلا الشعب المتروك لمصيره في العراء وحده، متشظّياً، متعباً، مُشرّداً، متعرّياً من الأيديولوجيات، تائهاً بين مصائبه الكثيرة والكبيرة، وآمال باتت أقل من المعقول لحظة انطلاق الثورة قبل نحو أربعة أعوام، وتخلٍ عربي وعالمي عنهم، هو في جانب منه، عداء غير مفهوم في لحظة ضعفهم.

بدأت الآن تتداخل، وتتماثل نوعاً ما مشاكل المنطقة، فعلى الجانب اللبناني ما يشبه الطارئ الحاصل على الجانب الأردني. للبنان العديد من الأسرى في أيدي التنظيمات الأصولية التي تقاتل في سورية. لكن المشكلة هنا، أن الأطراف اللبنانية المتورّطة في الحرب على الشعب السوري، هي ذاتها كانت قد كالت الاتّهامات قبلاً للنظام الأردني في سياق اتّهامها لمعظم الأنظمة العربية بالتآمر على سورية، وبتسهيل دخول الميليشيات الإسلامية المتطرّفة عبر الحدود، وهذا ما يحتاج منهم لتفسير الآن، إذ كيف تأسر هذه التنظيمات طياراً حليفاً لها؟. وكيف تقصف الطائرات الأردنية المشاركة في التحالف الدولي الفصائل التي ساعدت على إيجادها بحسب الرواية المتداولة لدى النظام وحلفائه؟

وفي الحالتين، سواء على الجبهة اللبنانية، أو على الجبهة الأردنية، تبدو سعادة السوريين واضحة عندما يتكبّد أحد أطراف الصراع خسارة ما، لكنهم في الوقت نفسه، وفي وضعهم المعقّد، يدفع القسم اللاجئ منهم في تلك البلدان الثمن الأكبر بعد أي خسارة لهذه الأطراف. ففي لبنان أصبح من نافل القول، إن أسر أي عنصر لـ "حزب الله" أو للجيش اللبناني من قبل أي جهة كانت، سيؤدّي بالضرورة لارتكاب جرائم واعتداءات ومضايقات لا حصر لها، وبحياد واضح من الدولة التي تبدو بعض أجهزتها متواطئة مباشرة أو مداورة. تفسير ذلك مرتبط بمأساة الولاءات في التركيبة الطائفية للسلطة من رأسها حتى أخمص قدميها.

ومثل ذلك يجري في الأردن، وإن بشكل مختلف وأقل حدّة بسبب غياب العامل الطائفي، وهذا ما يسحب ذرائع النظام وحلفائه في لبنان، عندما يتماثلون مع العرب الآخرين في تعاملهم مع اللاجئين السوريين بذات المنهجية.

وعليه، فإن السعادة التي ظهرت بعد إسقاط الطائرة وأسر قائدها، لم تكن لأن الطيار أردني، أو لأن "داعش" هو من أسقطها، وسيّان عندهم إن كانت قد أُسقطت أو سقطت وحدها. بل لم تكن هذه السعادة، إلا لأنّ هذه الطائرة محسوبة على التحالف الدولي الذي خذلهم عندما أعلن أكثر من مرّة، بأن ليس لتدخّله أي علاقة بمأساتهم، بل فقط لهدف واضح ومحدّد: "مكافحة الإرهاب". في الوقت الذي يتعرّض فيه هؤلاء الضعفاء المشرّدين لأعتى أصناف الإرهاب بلا أي رادع.

الأسباب المحتملة لسقوط الطائرة الأردنية في الرقة

موسى القلاب*

تلقى العالم في الرابع والعشرين من ديسمبر 2014 نبأ سقوط الطائرة المقاتلة الاردنية من نوع اف – 16 العاملة ضمن قوات التحالف الدولي والعربي، في منطقة الرقة السورية، حيث تم إلقاء القبض على قائدها الملازم أول طيار معاذ الكساسبة من قبل عناصر تنظيم الدولة الإسلامية.

تضاربت التصريحات والأنباء حول سبب سقوطها، إذْ أعلن الأردن والولايات المتحدة أن الطائرة لم تُسقط من قبل "داعش"، بل تعرضت لخلل فني أدى إلى هبوط الطيار بالمظلة، وتحطمت الطائرة بعد ارتطامها بالأرض. في حين أصر التنظيم على أنه هو من أسقط الطائرة بصاروخ حراري. وهذا يعني بأن لديه سلاح مضاد للطائرات يُطلق من الكتف، ويعمل بالأشعة تحت الحمراء، مثل (صاروخ ستينغر الأمريكي أو صاروخ سام7 أو صاروخ إيغلا السوفياتي الصنع).

بغض النظر عن قناعة التحالف الدولي بأن تنظيم "داعش" يمتلك مثل هذا النوع من الصواريخ أم لا، فإن ثمة جدلٌ كبيرٌ ومتشعبٌ يدور بين أوساط المحللين وخبراء حوادث سقوط الطائرات المقاتلة، ما دام أن حطام الطائرة ما زال بعيداً عن متناول يد أي من المحققين المحايدين، وما زال الطيار اسيراً لدى "داعش". ذلك لأن الطيار وهو ما زال محتجزاً وحياته مهددة، فإن ليس بوسعه أن يقول أو يردد سوى رواية التنظيم، التي يرى فيها تنظيم الدولة الاسلامية، نصراً معنوياً وردعاً بطريقة ما لأية عمليات جوية قد تقع ضد مقاتليه من على ارتفاعات منخفضة، وعاملاً قد يدفع التحالف إلى إعادة النظر بمجمل العمليات القتالية، وربما التفاوض لإعادة الطيار، ووقف الهجمات الجوية، وإن تأخر ذلك بعض الشيء.

في هذا السياق، لا بد من الاعتراف بأنه في غياب الجزم حول حقيقة ما جرى بصورة مؤكدة، فإن هنالك فرضيتان رئيسيتان هما: الفرضية الأولى، سقوط الطائرة نتيجة خطأ فني أو بشري أو تداخل كلا الخطأين أجبر الطيار على القفز بمظلته محاولاً النجاة بنفسه، ولكنه سقط في منطقة تابعة لتنظيم الدولة التي قامت بأسره، وهذه الفرضية ليست بحاجة الى كثير من النقاش والجدل. لكن الفرضية الثانية وهي سقوط الطائرة بسلاح مضاد بغض النظر عن مصدره وموقع إطلاقه، هو موضع النقاش والجدل من حيث ضرورة حصر كافة الاحتمالات المتعددة، وتحديد الاحتمال الأكثر وزناً، بهدف الوصول إلى النتيجة النهائية والحقيقة.

لعلّ الاحتمالات المتعددة لفرضية إسقاط الطائرة بعامل خارجي، هي أولاً اطلاق صاروخ حراري قصير المدى من قبل عناصر تنظيم "داعش"، وثانياً إطلاق صاروخ راداري متوسط أو بعيد المدى، حيث تمتلك مثل هذا السلاح أنظمة دفاع جوي تابعة لدول في المنطقة مثل النظام السوري وتركيا واسرائيل. لكن لدى التدقيق في حسابات المصالح والأهداف، فإن ليس لأي من هذه الدول مصلحة في انتقاء طائرة محددة، وضربها بهذا الزمان والمكان. ذلك لأن الأمر سيكون مكشوفاً، ومن الصعب تغطيته وتضليل قيادة التحالف الدولي، التي لديها من الوسائل والرادارات الفضائية والجوية والأرضية، ما يجعلها قادرةً على تحديد تلك الجهة التي قامت بهذا العمل، لا سيما وأن ليس هناك مبرر للسكوت عن الفاعل، وتجاهل الأمر لتبرئة الجاني وإلصاق التهمة بتنظيم الدولة، وان كان بريئاً(براءة الذئب من دم يوسف).

اما الاحتمال الثالث فهو إسقاط الطائرة بنيران صديقة أُطلقت من قبل احد طياري التشكيلات العاملة في المنطقة والمكلفة بمهام متعددة. قد لا يبدو هذا الافتراض واقعياً، ولكن تجارب الحرب الجوية أثبتت إمكانية حدوث هذا الاحتمال تاريخياً عندما تعمل تشكيلات طيران متعددة تابعة لدول تحالف متعددة في منطقة عمليات واحدة. ذلك لأن عمليات التنسيق بينها لن تكون فاعلة بدرجة الدقة نفسها التي تحظى بها تشكيلات الطيران العائدة لدولة واحدة، وذلك لأسباب عديدة. من بين أهم الأسباب تلك، اختلاف اللغة والمصطلحات بعض الشيء، وتنوع العقيدة القتالية وأساليب التدريب، وفروقات القدرات القتالية للطائرات والطيارين، والفجوة التقنية بين تلك الطائرات، حيث بعضها ينتمي إلى الجيل الثاني، فيما معظمها ينتمي للجيل الثالث، وغير ذلك.

قد يؤدي هذا كله أو بعضه، إلى احتمال حدوث أخطاء في مرحلة اختيار الأهداف وتخصيصها وتوقيت مهاجمتها، مما يفتح مجال الاحتمال أن إحدى الطائرات أطلقت صاروخ جو – أرض، فيما كانت الطائرة الأردنية ضمن دائرة الخطر، ونتج عن ذلك إنذار الطيار مباشرة من خلال جهاز الإنذار في الطائرة، أو لا سلكياً من قبل قائد التشكيل المعني أو أحد زملائه الذين يطيرون خلفه مباشرةً، مما دفعه للقفز الفوري بالمظلة، حسب أوامر وتعليمات السلامة الثابتة للطيارين، خلال تنفيذ مثل هذه العمليات الجوية التعبوية.

لدى قراءة وموازنة معطيات أهم احتمالين واردين في عملية سقوط الطائرة الأردنية، وهما صاروخ حراري من قبل تنظيم "الدولة"، أو حدوث خلل فني في الطائرة، رغم غياب معطيين رئيسيين هما الطيار نفسه، ومعاينة حطام الطائرة، فإن ثمة دلائل تؤشر وترجح الاحتمال الأول، وهو إطلاق صاروخ حراري من قبل أحد رماة "داعش" على الطائرة وهي تطير فوق مسرح العمليات على ارتفاع منخفض.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

خرافة التمثيل الشعبي وإعادة بناء الشرعية

ياسر بدوي

معيار الأمم المتحضرة والمتطورة هو أن تحكمها أنظمة وحكومات مختارة من الشعب، وأن تعبر تلك الحكومات عن فئاته وتياراته المتعددة والمتنوعة، لتحقيق العدالة الاجتماعية في جميع صورها وإشكالاتها. النظام السوري أغتصب السلطة وانتزعها بالقوة وحصد عشرات الآلاف للبقاء في السلطة، ومع انطلاق الثورة لجأ إلى القتل والتشويه وجعل من الأرض السورية ساحة حرب، للهروب والتلاعب بالإرادة الشعبية، وما زال يقتل الشعب وهو يدعي تمثيله.

في مسار الثورة السورية، ظهرت مؤسسات ادعت تمثيل الشعب السوري بدأت مع المجلس الوطني السوري، والذي قام بدعم مجموعات رفعت لافتات كتب فيها أن المجلس يمثلهم، وعندما اكتشفت الكذبة تم توسيع وتطويره إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، ثم أعيد توسعته لتمثيل القوى في الأرض، ومع ذلك بقي شكلا صورياً وافتراضيا يعيش عزلته عن الشعب، ويغرق في تجاذبات سياسية يسمونها "ديمقراطية".

في المقلب الموازي تدعي هيئة التنسيق الوطنية وقوى موازية أنها تمثل الشعب، وعند الدخول إلى مكونات هذه المكونات السياسية كل على حدة، نجد أنها من أشخاص، وتحمل عناوين عريضة وأسماء لا تعبر عن حجمها الطبيعي، لذلك لا بد من البحث عن الطرق المؤدية إلى قياس معايير وضوابط التمثيل الشعبي، وأولى هذه المعايير معرفة رأي الشعب وتعداد أصواته، عن طريق صناديق الانتخابات وإقرار وحماية حرية التعبير والمعتقد والتفكير. من هنا تأتي أهمية الحل السياسي وفق التصورات التي صاغها المجتمع العربي والدولي بشأن سورية.

ماذا يعني الحل السياسي، ولماذا هذا التوتر الحاصل بشأن المقترحات والتحركات بشأن تحريك الحل السياسي، لإخراجه من سباته المخيف؟. يعود السبب الأساس إلى التباس المفاهيم والتجيير الذي تقوم به جهات متضررة من الحل السياسي، وتصور هذا الحل على أنه في صالح النظام، وهو في الحقيقة أحد أعداء النظام الذي لا يجد في جعبته شيء اسمه الحل السياسي إلا وفق تصوراته ولأغراض مرحلية حتى يتسنى له الانقضاض من جديد على الإرادة الشعبية. لا تستطيع القوى الدولية والإقليمية والمحلية إعادة بناء المشروعية الشعبية، فقد وفرت لها خطة المندوب الدولي والعربي الأسبق كوفي أنان محاور بناء الشرعية والانطلاق نحو حياة جديدة في سورية تبنى على أساس الدستور والقانون، وإرساء نظام تمثيلي شعبي مدني، يؤدي حتما إلى إسقاط النظام ليس المجرم المغتصب فحسب، وإنما النظام الشمولي التسلطي الإقصائي .

توفر الخطة فترة انتقالية صعبة عن طريق هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات تقوم بإصلاح الجيش و القوى الأمنية والشرطة والإعلام والقضاء، وتراقب العملية من خلال بند السماح لوسائل الإعلام العمل بحرية، وإخراج المعتقلين تعسفا وطي بند اعتقال أصحاب الرأي السلميين، وبند خاص يتعلق بالسماح للمتظاهرين بالتظاهر، إضافة إلى بند مهم وأساسي يطالب وينص على وقف العنف من جميع الجهات.

أعتقد أن هذه الخطة لو قدر لها أن تطبق ستكون هي الثورة الحقيقية في سوريا، وتضمن حرية التعبير، وتؤسس إلى إعادة بناء المشروعية الشعبية المغتصبة، ومن هنا يكون السؤال منطقيا، لماذا ترفض أطياف من المعارضة والثورة الحل السياسي، مستخدمة ذرائع واهية وتضليلية للرأي العام؟ فعند الذهاب إلى جنيف انسحبت مجموعة من الائتلاف لأنها لم تفز برئاسة الائتلاف وتباكت على دماء وتضحيات الشعب السوري واليوم تدعي بيانات الرفض للمبادرة الروسية – المصرية بأنها إعادة إنتاج النظام!.

هذه الذريعة التضليلية تعتبر كارثة في التفكير السوري، وتعطي للنظام مشروعية لا يحلم بها عندما تخشى من المشروعية الشعبية، وهو نظام موصوف دوليا بالقتل والإجرام والفشل، وهي تعبير عن محاولات هذه القوى للتعلق بالسلطة على حساب الخيار الشعبي، وبالتالي يعيشون ادعاءات كاذبة بأنهم يمثلون الشعب وهم يضللون هذا الشعب ويحرفونه عن أهدافه وتطلعاته.

هذه المخاوف من تعويم النظام محقة ومشروعة، لأن صاحبة المبادرة هي روسيا داعمة النظام وحاميته في لحظة ضياع الدور والنفوذ، وتضع الفخاخ للمعارضة والثورة وتلعب الأدوار الضائعة، لكن كيف تتم مواجهة هذا التحرك ونحن نعلم أن الخصم يلعب على مطالب الشعب والثورة والمعارضة ليفرغ الحلول من مضامينها والظهور بمظهر من يريد السلام والثورة لا تريده.

إن التفات المعارضة والثورة إلى رسم الحدود العليا لمطالب الشعب باحترام حريته، والحدود الدنيا للاتفاق والتنسيق هي من تحمي الثورة والشعب والمعارضة من الانحراف عن المسار، وعدم الوقوع في الفخ الروسي أو الإيراني المحتل، ولعل بيان الشيخ معاذ هو في الإطار الصحيح الذي وضع خطوط عريضة تنسجم مع بيان جنيف، واعتقد أيضا أن واجب الثورة و المعارضة المشاركة في الحلول و إسماع الصوت في جميع المحافل الدولية لإظهار عدالة القضية السورية و أحقية الشعب في بناء مشروعيته عبر اختيار الحكومات بطريقة التعاقد والاختيار و الرضى، وهذا منصوص عليه في بيان جنيف، لكن الرضى المتبادل لا يكون بين جلاد و ضحية، بين القاتل و المقتول، فالقاتل يذهب إلى المحاكمة، و الضحية تنصف، لكن الخوف من إرادة الشعب و خياره هو من يجعل القوى المعادية لتطلعات الشعب السوري تقف في وجه هذا الحل، ، كما يمكن فهم رفض النظام الحل السياسي، لكن لا يفهم أبدا لماذا تتلاعب المعارضة برفضها للحل السياسي الذي يمكّن من بناء المشروعية الشعبية .

الاقتصاد الإسلامي: الكسب والثورة بعد الاتكال على اللّه

■ حكم عاقل

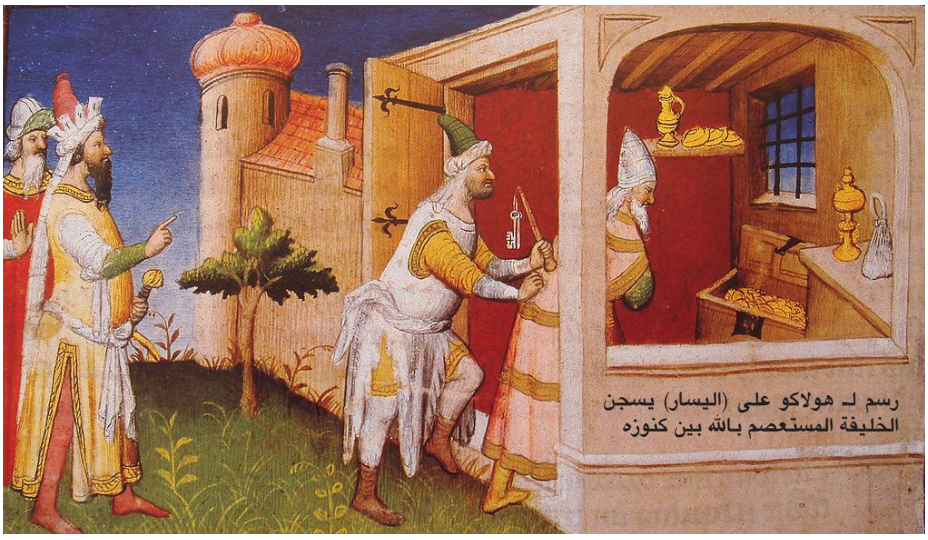

رسم لـ هولاكو على (اليسار) يسجن الخليفة المستعصم بالله بين كنوزه

شكل اقتصاد الفتح القائم على الريع والخراج والجزية أبرز عوامل ازدهار المدينة العربية الإسلامية، وشيئا فشيئا بدأت تطغى صورة ابن المدينة الميسور المستقل اقتصاديا وغير المرتبط بخدمة الدولة على صورة المحارب الذي جمع ماله من الغزو الشاق والمضني.

يؤسس الشيباني ما بين القرنين الثامن والتاسع الميلادي لمفهوم "الكسب"، أي العمل القائم على النشاط التجاري والحرفي، وسيصبح كسب المرء لعيشه بجهده ليس مجرد فريضة دينية بل أمراً يثاب عليه في الآخرة ففي (كتاب الاكتساب) يبدأ الشيباني بالحديث: «طلب الاكتساب فريضة على كل مسلم» ،وينقل عن عمر بن الخطاب أنه قدم الكسب على الجهاد: " لأن أموت بين شعبتي رحلي أضرب الأرض أبتغي من فضل الله أحبُّ إلي أن أقتل مجاهداً في سبيل الله".

ويرى الشيباني أن الإيمان بلا عمل هو إيمان ميت، وأن العمل ليس الركوع والسجود وممارسة الطقوس الدينية، بل كسب قوت الحياة. ويعود إلى عمر مرة أخرى: "لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني فقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة". فالسوق وفق الشيباني، هو مكان الحصول على الرزق بطريقة صالحة، ففي الحديث: "الأسواق موائد الله تعالى، فمن أتاها أصاب منها". أما الفقر فهو على طرف نقيض، والفقير هو المذنب لأنه لم يستطع أن يأخذ من مائدة السوق. فإذا كان العمل فريضة فالتقاعس والتواكل من الذنوب.

تنعكس في ما يطرحه الشيباني بشكل واضح التوجهات الجديدة لدى أهل المدينة، حين ضمنت الدولة القوية حياة هادئة لسكان المدينة حيث الإيرادات الضرائبية التي وفرها الريف والأموال الهائلة المتدفقة إلى مركز الخلافة وجني الأرباح بأمانة، لذا لا يذكر مؤلفو تلك الفترة الفلاحين والفقراء ولا يتعاطفون معهم. فقد رد الشيباني على من وصفهم بالجهلة من الزهاد والأغبياء من الصوفيين ومن على شاكلتهم من أصحاب نظرية "الاتكال على الله"، الذين اعتبروا أن الانغماس في الحياة الدنيا حرام، بل ينحاز لحق الغني الأخلاقي بدحضه لتلك الآراء.

الجاحظ في القرن التاسع يؤكد على فضيلة التجارة ويبغض الكسب المتأتي من السلطة. ففي رسالته (مديح التجار وإدانة الخدمة عند السلطان)، يؤكد استقلالية التجار وما يناسبها من الخصال الأخلاقية الأكثر علوا فهم "في أفنيتهم كالملوك على أسرّتهم، يرغب إليهم أهل الحاجات وينزع إليهم ملتمسو البياعات، لا تلحقهم الذلة في مكاسبهم ... وليس هكذا من لابس السلطان بنفسه وقاربه بخدمته، فإن أولئك لباسهم الذلة وشعارهم الملق"، ويرى أن ليس للتجار أن يخجلوا فقد دخل جميع الأنبياء السوق، ويذكر مشاهير العلماء الذين زاولوا الأنشطة التجارية.

أما الدمشقي في (كتاب إرشادات التجارة الصحيحة) يرى أن "التجارة إذا مَيّزتَها من جميع المعاش كلها وجدتها أفضل وأسعد للناس في الدنيا... ومن نبل التاجر أن يكون في ملكه ألوف كثيرة ولا يضره أن يكون ثوبه مقاربا، فالذي يتصرف مع السلطان لعله تقصر يده في بعض الأوقات عن نفقته وهو مع ذلك يحتاج إلى صقل ثوبه وعمامته وجمال دابته وتنظيف عدتها وسرجها ولجامها وغلامه، فإن كان جنديا فمؤنة أغلظ وعيشة أنكد وهو عند الناس ظالم وإن أنصفهم ... ومكروه الجوار وإن أحسن جواره".

مع تداعي الاقتصاد الإسلامي في مرحلة القلاقل السياسية في القرن العاشر الميلادي انتشرت المؤلفات التي تنظّر لاكتمال الذات والاتكال على الله، وساد الوعظ الداعي إلى التخلي عن اقتناء الخيرات الدنيوية مع الإقرار بجوازه، لكنها لم تكرس التواكل والزهد التقليدي، بل ربما لعبت دورا لسيادة الحس الثوري لدى المعدمين الناقمين.

في (إحياء علوم الدين) لأبي حامد الغزالي، في القرن الحادي عشر الميلادي، تنعكس مواقف أهل المدن الجديدة تجاه الدولة والتناقض بين من يحصلون على الرزق اكتسابا ومن يحصلون عليه من خدمة الدولة. فيهاجم الغزالي الحاشية والخدم التابعين للبلاط "وأما الخدم والحشم فأكثر أموالهم من الغصب الصريح، ولا يقع في أيديهم مال مصلحة وميراث"، ويهاجم العسكر لاستبدادهم والذين هم في طبيعتهم الأخلاقية أسوأ من النسّاجين والدهّانين.

يبدو الغزالي هنا كابن مدينة ميسور تعرض لابتزاز العسكر والنهب السافر، فيذهب إلى عدم شرعية ممتلكات الحاكم والمحيطين به مع اعترافه أن قسما منها تم تملكه بطريق شرعي " إن قال قائل إذا جاز أخذ ماله (السلطان) وتفرقته فهل يجوز أن يسرق ماله أو تخفى وديعته... وتفرق على الناس، فنقول ذلك غير جائز، لأنه ربما يكون له مالك معين وهو على عزم أن يرده عليه... كيف يسرق ويحتمل أن يكون ملكه قد حصل له بشراء في ذمته... ويجب الحد على سارق مالهم إلا إذا ادعى السارق أن ليس ملكا لهم فعند ذلك يسقط الحد بالدعوى"، إذا يدين الغزالي نهب ممتلكات المستبدين ليس لأنها نهبا غير مشروع عموما، بل لأن ذلك يؤدي إلى ظلم المالك الشرعي.

لقد عبر فكر الغزالي أيضا عن واقع عصره، إذ أدى نظام الضرائب الإقطاعي الذي أقره السلاجقة إلى ظلم مذهل مارسه القادة العسكريون، وأسفرت حروبهم عن خراب المدن وإفلاس أهلها. فزع الميسورون على أملاكهم ومات الفقراء جوعا، وقامت الانتفاضات المتكررة نتيجة اليأس والقنوط، وُدمرت منازل الحكام وخُرّبت محلات الأغنياء، وسقطت مدن بأكملها بيد المنتفضين المسلحين لاسيما دمشق وبغداد. وقد وصف مفكري الطبقة الميسورة ومؤرخيهم هذه الانتفاضات بانتفاضات المشردين والعيارين والغوغاء.

لقد حلت الثورة مكان فضيلة "الاتكال على الله" السلبية، واقترح مفكرو العيارين مطلب الاستيلاء على الممتلكات المكتسبة بشكل غير شرعي وتوزيعها على المستضعفين الأمر الذي كان بالنسبة للغزالي وغيره مرادفا للسرقة.

مع إخلال الحروب الصليبية للتوازن القائم في حوض المتوسط، انتقلت الزعامة التجارية إلى المدن الإيطالية على حساب الاسكندرية والقسطنطينية، وأثرت الغزوة المغولية التي دمرت العراق على القسم الأكبر من سورية، ولم يستطع الاقتصاد في العصر المملوكي اللحاق بالتطور الأوروبي، الأمر الذي أعلن سقوط المدينة العربية وتوقف الثقافة العربية عن الإنتاج مع توقف الازدهار الاقتصادي.

خصائص الزمن الثقافي المعاصر

د. عبدالله تركماني *

يتميز الخطاب الثقافي، في ظل ما تشهده المجتمعات المعاصرة من تحديات وتحولات في هذا الزمن المتغيّر، بأنه خطاب إشكالي: فمن جهة، هناك الانهيارات السياسية والأيديولوجية التي أصابت العديد من الأفكار والنظم والمشاريع. ومن جهة ثانية، هناك الطفرات المعرفية التي شهدتها الفلسفة وعلوم الإنسان، والتي أسفرت عن انبثاق قراءات جديدة للحداثة وشعاراتها حول العقل والحرية والتقدم. ومن جهة ثالثة، هناك الثورات العلمية والتقنية والمعلوماتية التي ندخل معها في طور حضاري جديد.

ولعلّ أحد أهم ملامح أزمة الخطاب الثقافي المعاصر تكمن في محاولة التعرف على عناصر ومكوّنات ثقافة العولمة وأدواتها الوظيفية، وكذلك ما تنطوي عليه من قضايا: الثقافة الوطنية، والهوية الحضارية، والخصوصية القومية، وتعدد الثقافات. وإزاء كل ذلك، يبدو أنه من الضروري أن يعمل المرء على إعادة صياغة وترتيب أفكاره، بما يمكّنه من فهم وتشخيص هذه التحولات العميقة بداية، ومن ثم الانخراط في تغيير الواقع الثقافي العربي في اتجاه التكيّف الإيجابي مع معطيات وتحولات هذا الزمن المتغيّر.

ولعل منبع تجدد الإشكال الثقافي اليوم راجع إلى تصادم حقيقتين بارزتين: أولاهما، الالتزام الجماعي بمقتضيات الكونية الناتجة عن مسار تَوَحُّد البشرية واقتران مصائر أبنائها، من خلال الثورة الاتصالية والاندراج في الاقتصاد العالمي. وثانيتهما، الإقرار النظري والمعياري بحق الثقافات في الاختلاف والتمايز وتماثلها من حيث القيمة والمشروعية.

والواقع أنّ مكمن الإشكال عائد إلى صعوبة صياغة تأليفية لهاتين الحقيقتين، فغني عن البيان أنّ حركية العولمة قد ولّدت وعياً متنامياً بضرورة بناء نسيج ثقافي كوني منسجم مع الواقع الجديد الذي أفرزته، بيد أنّ هذا المضمون ظل خلافياً ومدار تباين واسع، حتى داخل الفضاء الغربي الذي لا يشكل مجالاً منسجماً وموحداً، على عكس الصورة السائدة.

إنّ السياسة الدولية تشهد حراكاً مستمراً يعكس صور النزاعات الثقافية الكامنة وراءه. صحيح أنّ العناوين المطروحة للنزاعات لا تبدو ثقافية للوهلة الأولى، ولكن عند تمحيص مضامينها وسياقاتها تظهر بوضوح المعالم الثقافية الكامنة فيها، فهي مرحلة يتم السعي من خلالها إلى فرض رؤية أحادية للعالم، والتهرب من أي حس نقدي، في سياق محاولتها منح شرعية للقوة الأمريكية الساعية إلى فرض رؤية ذات بعد واحد على بني البشر.

وفي هذا السياق، يفضل عقلاء العالم أن يقترحوا، مقابل فكرة صراع الثقافات، ضرورة التوصل إلى عقد ثقافي جديد. مما يطرح التساؤلين الهامين التاليين: كيف نؤكد على المشتركات الإنسانية من دون أن ننزلق إلى تأسيس نظام جديد يقوم على هيمنة ثقافة واحدة ؟ وهل من الممكن تصور عقد ثقافي بينما شرط الثقافة هو التجاوز المستمر ؟

إن بروز وعي كوني يركز على عولمة المشكلات الإنسانية، ويتخطى الحدود التقليدية للدول، ويعبر الجسور بين الثقافات المتنوعة، هو أمر يشير إلى أنّ مفهوماً جديداً كونياً للتقدم الإنساني تجري صياغته، بمشاركة أطراف عديدة، بواسطة حوار الثقافات الذي تصاعدت وتيرته. إذ تقوم النزعة الكونية على أسلوب جديد من التفكير الذي يتعقل الكون في شموله، مؤسساً رؤية إنسانية منفتحة على كل الأجناس والأفكار. ويترتب على هذه النزعة ما أصبح يطلق عليه اسم «الاعتماد المتبادل»، وهو مفهوم يناقض التبعية، ويضيف معنى جديداً للاستقلال، ويؤسس ضرورة التعاون بين الدول لمواجهة المشكلات العالمية الكبرى التي لا تقدر عليها دولة بمفردها، انطلاقاً من تعقّد المشكلات العالمية واتصالها بمصائر الأمم كلها. فالإرهاب العالمي لم يعد يميز بين دولة وأخرى، ومخاطره سرعان ما أصابت بأضرارها الدول التي حسبت نفسها بعيدة عنه، ومشكلات البيئة وصلت إلى درجة من التعقد والتشابك الذي لم يعد في استطاعة دولة واحدة أو حتى قارة واحدة مواجهتها. مما يؤكد أهمية التعاون العالمي، في ظل التسليم بمبدأ التنوّع الخلاق الذي لابد أن تنهض عليه العلاقات بين الأمم والشعوب، للتعاطي المجدي مع الأخطار والتحديات المشتركة.

وهكذا، لا بد من إعادة طرح جملة من الأسئلة عن مآل الحداثة وأزمتها، وتجديد التساؤل بشأن إمكانية الوصول إلى عقد إنساني جديد، ينقذ العالم من دوامة العنف التي تكتسي طابعاً دينياً في أيامنا هذه، ويؤمّن السبل الأفضل لإنقاذ البشرية من «طاعون» التعصب والطائفية والعنصرية. خاصة بعد أن استجدت عوائق ثقافية لتبادل الأفكار والقيم، حيث نشأت حدود رمزية فاصلة بين المجتمعات بفعل النزاعات السياسية والدينية والثقافية، فبذرائع المحافظة على الأصالة والهوية ظهرت ردود أفعال مناهضة للتغيّرات الاجتماعية والثقافية. وفي ظل توترات تجتاح العالم، وقوى إمبراطورية تريد إعادة تشكيله طبقا لرؤاها ومصالحها، لجأت كثير من المجتمعات إلى الاعتصام بنفسها، وبقيمها، وبثقافتها، وذلك في رغبة عارمة للحماية الذاتية. ومن الطبيعي أنّ الرغبة في صيانة الذات ستؤدي إلى درجة من الانقطاع عن جملة التحولات الجارية في العالم، فيحل الرفض محل القبول، ويسود الخوف بدل الأمان، والريبة مكان الطمأنينة، وتندلع نزاعات ثقافية بموازاة الصراعات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

إن العالم يشهد مرحلة إعادة نظر جذرية في قضية الثقافة، بل إعادة اعتبار لها من زاوية استراتيجيات المستقبل، خاصة وأنّ التطورات الجارية تبشر بمستقبل جديد على مستوى الإنجاز المادي والتقدم التكنولوجي، ومراكز البث الإلكتروني، وبرامج التنفيذ في مجالات الإدارة والعمل الوظيفي، ناهيك عن المؤسسات التي تقتضي طبيعة عملها صرامة متناهية في التنفيذ.

ومن أجل ذلك، فلنجرؤ على توكيد وجود مشتركات إنسانية، هي تلك التي ألهمت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948. فعلى العكس من مزاعم أعداء الحرية والأصوليين من كل حدب وصوب، ليست هذه المشتركات أنموذجاً غربياً، بل إنها ميزة إنسانية. وهي ميزة كل الشعوب، وكل الأمم، وكل الديانات، لذا يجب علينا أن نعمل على حمايتها وإحيائها وأن نكون على مستوى قيمتها الإنسانية الشاملة. ومن المؤكد أنه ليس ثمة أي تناقض بين هذه المشتركات وتنوّع الثقافات، لأنّ احترام هذا التنوع هو من صلب هذه المشتركات الإنسانية.

ويبدو أنّ سؤال المستقبل هو عنصر تكويني في هذا الوعي وعلامة عليه، سواء في حرصه على الارتقاء بالإنسان من مستوى الضرورة إلى مستوى الحرية، أو الانتقال بالمجتمع من التأخر إلى التقدم. وإزاء ذلك يبدو أنّ الخطوة الأولى في محاولة التعاطي مع أسئلة المستقبل تكمن في فهم لغة الخطاب العالمي المعاصر التي يتم التعامل بها بين أطراف هذا العالم الجديد، وبالتحديد فهم توجهات هذا العالم نحونا.

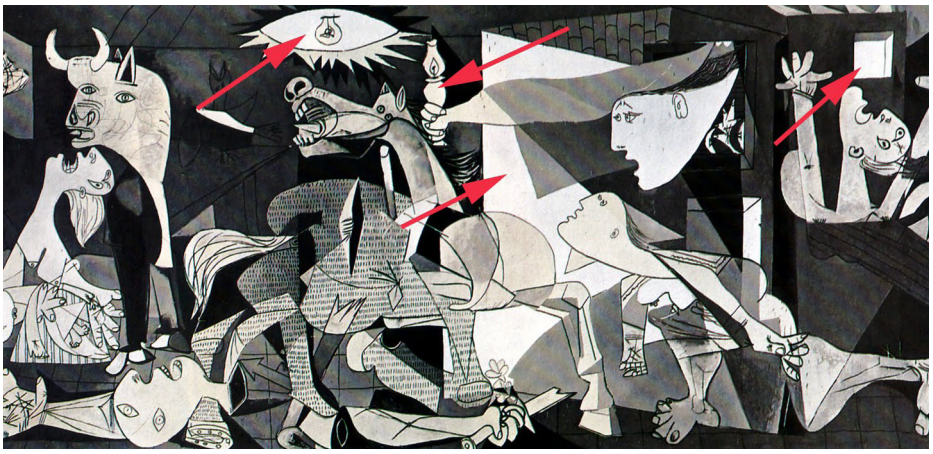

لوحة غيرنيكا لبابلو بيكاسو

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي